Comprehensive Journal of Science
Volume (11), Issue (41), (JUNE, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (11) العدد 41 يونيو 2026
ردمد: 3014-6266

تقييم تطبيق أنظمة الرقابة على الأغذية وأثره في حماية المستهلك: دراسة ميدانية على مركز الرقابة على الأغذية والأدوية – فرع الجفارة

صلاح ابوعجيلة صالح الضاوي | باحث مركز الرقابة على الأغذية والأدوية فرع الجفارة

Evaluating the Implementation of Food Control Systems and Their Impact on Consumer Protection: A Field Study at the Food and Drug Control Center – Jafara Branch

Salah Abu Ajila Saleh Al-Dhawi | Researcher, Food and Drug Control Center, Jafara Branch
salahadawy81@gmail.com

تاريخ الاستلام:2026/05/06 –تاريخ المراجعة:2026/05/28– تاريخ القبول: 2026/06/08– تاريخ للنشر: 2026 /06/30

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق أنظمة الرقابة على الأغذية ودورها في حماية المستهلك، من وجهة نظر مفتشي الرقابة الداخلية بمركز الرقابة على الأغذية والأدوية – فرع الجفارة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداةً رئيسة لجمع البيانات. وتكون مجتمع الدراسة من جميع مفتشي الرقابة الداخلية العاملين بالمركز، والبالغ عددهم (90) مفتشًا، وقد استُرجعت (86) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي بنسبة استجابة بلغت (95.6%). واشتملت الدراسة على متغير مستقل يتمثل في تطبيق أنظمة الرقابة على الأغذية بأبعاده (التفتيش، والضبط والإنفاذ، وتصحيح الانحرافات)، ومتغير تابع يتمثل في حماية المستهلك. وأظهرت نتائج الدراسة وجود مستوى مرتفع لتطبيق أنظمة الرقابة على الأغذية، كما بينت وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لتطبيق هذه الأنظمة في تعزيز حماية المستهلك، من خلال ضمان سلامة الأغذية، والحد من تداول المنتجات غير المطابقة للمواصفات، وتعزيز الالتزام بالاشتراطات الصحية. كما كشفت الدراسة عن وجود بعض التحديات التي تواجه المفتشين، من أبرزها محدودية الإمكانات الفنية، والحاجة إلى تطوير البرامج التدريبية، وتعزيز التنسيق بين الجهات الرقابية. وأوصت الدراسة بالعمل على تطوير منظومة الرقابة على الأغذية، ورفع كفاءة المفتشين من خلال التدريب المستمر، وتحديث البنية الفنية والتشريعية، بما يسهم في تعزيز سلامة الغذاء وحماية المستهلك .

الكلمات المفتاحية: أنظمة الرقابة على الأغذية، حماية المستهلك، سلامة الغذاء، التفتيش الغذائي، الضبط والإنفاذ، تصحيح الانحرافات، مركز الرقابة على الأغذية والأدوية، ليبيا.

Abstract

This study aimed to examine the implementation of food control systems and their role in consumer protection from the perspective of internal food inspectors at the Food and Drug Control Center – Al Jafara Branch. The study adopted a descriptive-analytical approach and used a structured questionnaire as the primary data collection instrument. The study population consisted of all internal inspectors working at the center (90 inspectors), of whom 86 valid questionnaires were retrieved, representing a response rate of 95.6%. The independent variable was the implementation of food control systems through three dimensions: inspection, enforcement, and corrective actions, while the dependent variable was consumer protection. The findings indicated a high level of implementation of food control systems and revealed a statistically significant positive effect of these systems on consumer protection by ensuring food safety, reducing the circulation of non-compliant food products, and strengthening compliance with health regulations. The study also identified several challenges affecting the effectiveness of food inspection, including limited technical resources, the need for continuous professional training, and improved coordination among regulatory authorities. The study recommended enhancing the food control system through continuous capacity building for

inspectors, upgrading technical infrastructure, and improving the legislative and regulatory framework to strengthen food safety and consumer protection.
Keywords: Food Control Systems, Consumer Protection, Food Safety, Food Inspection, Enforcement, Corrective Actions, Food and Drug Control Center, Libya

مقدمة الدراسة

تُعد سلامة الأغذية من الركائز الأساسية لحماية الصحة العامة، لما لها من أثر مباشر في الحد من المخاطر الصحية، وتعزيز جودة الحياة، وتحقيق الأمن الغذائي. ومن هذا المنطلق، أصبحت أنظمة الرقابة على الأغذية تمثل أحد أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدول لضمان سلامة المنتجات الغذائية في مختلف مراحل السلسلة الغذائية، بدءًا من الإنتاج والتصنيع، مرورًا بالنقل والتخزين، وانتهاءً بالتداول والاستهلاك. كما تسهم هذه الأنظمة في التحقق من مطابقة الأغذية للمواصفات القياسية والاشتراطات الصحية، والحد من تداول المنتجات غير المطابقة، بما يعزز ثقة المستهلك ويحافظ على حقوقه.

وفي ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها قطاع الصناعات الغذائية واتساع حركة التجارة الدولية، برزت الحاجة إلى تطوير أنظمة رقابية فعالة تستند إلى أسس علمية ومعايير دولية تكفل سلامة الغذاء وجودته. وفي هذا الإطار، تولي كل من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) ومنظمة الصحة العالمية (WHO) اهتمامًا بالغًا بتعزيز النظم الوطنية للرقابة على الأغذية، من خلال وضع المبادئ والإرشادات العلمية التي تغطي جميع مراحل السلسلة الغذائية، بما يضمن الوقاية من المخاطر الغذائية، ويعزز قدرة الدول على حماية صحة المستهلكين، وتيسير انسياب التجارة الغذائية وفقًا للمعايير الدولية.

ومع تزايد وعي المستهلكين بطبيعة الأغذية التي يتناولونها، وارتفاع مستوى اهتمامهم بممارسات إنتاجها وتصنيعها وتداولها، ازدادت مسؤولية الحكومات والجهات الرقابية في توفير منظومة رقابية متكاملة تكفل سلامة الغذاء وجودته، وتحافظ على الصحة العامة. ولم يعد دور الأجهزة الرقابية مقتصرًا على الكشف عن المخالفات، بل امتد ليشمل الوقاية منها، وضمان الالتزام باللوائح والتشريعات، وتعزيز ثقافة الجودة وسلامة الغذاء بين جميع الأطراف ذات العلاقة.

وفي ليبيا، أولى المشرع اهتمامًا بحماية المستهلك من خلال إصدار مجموعة من التشريعات والأنظمة المنظمة للرقابة على الأغذية، بهدف ضمان توفير غذاء آمن وسليم، والمحافظة على جودة السلع الغذائية المتداولة في الأسواق، وصون حقوق المستهلك في الحصول على منتجات مطابقة للمواصفات الصحية والفنية. كما تضطلع الجهات الرقابية، وفي مقدمتها مركز الرقابة على الأغذية والأدوية، بدور محوري في تنفيذ هذه التشريعات، من خلال ممارسة أعمال التفتيش والرقابة والفحص، ومتابعة مدى التزام المنشآت الغذائية بالاشتراطات الصحية والقانونية، بما يسهم في الحد من المخاطر الغذائية وحماية المجتمع.

وانطلاقًا من الأهمية المتزايدة لأنظمة الرقابة على الأغذية في تعزيز حماية المستهلك، جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على واقع تطبيق هذه الأنظمة، واستكشاف دورها في حماية المستهلك من وجهة نظر مفتشي الرقابة الداخلية، وذلك من خلال دراسة ميدانية تُجرى بمركز الرقابة على الأغذية والأدوية – فرع الجفارة، بهدف التعرف إلى مستوى تطبيق الأنظمة الرقابية، وبيان إسهامها في تعزيز حماية المستهلك، بما يدعم الجهود الرامية إلى تطوير الأداء الرقابي والارتقاء بمنظومة سلامة الغذاء في ليبيا.

مشكلة الدراسة

تُعد أنظمة الرقابة على الأغذية من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدول لضمان سلامة الأغذية وحماية المستهلك من المخاطر الصحية الناتجة عن تداول المنتجات غير المطابقة للمواصفات والاشتراطات الصحية. وتزداد أهمية هذه الأنظمة في ظل التوسع في إنتاج وتداول الأغذية، وتنوع مصادرها، وما يرافق ذلك من تحديات تستوجب وجود منظومة رقابية فعالة، وتشريعات واضحة، وكوادر مؤهلة قادرة على تطبيق القوانين واللوائح المنظمة لسلامة الغذاء بكفاءة وفاعلية.

وبالرجوع إلى الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الرقابة على الأغذية وحماية المستهلك، يتضح أن فعالية الأنظمة الرقابية لا تعتمد على وجود التشريعات واللوائح المنظمة فحسب، وإنما تتأثر أيضًا بكفاءة الجهات المنفذة، ومدى تأهيل المفتشين، وتوافر الإمكانات الفنية والتقنية، ووضوح الاختصاصات، فضلاً عن فعالية إجراءات المتابعة والضبط والإنفاذ.

ومن خلال عمل الباحث بمركز الرقابة على الأغذية والأدوية – فرع الجفارة، وملاحظته الميدانية، وإجراء عدد من اللقاءات غير الرسمية مع الإداريين والفنيين والمفتشين، تبين وجود عدد من التحديات التي قد تؤثر في مستوى تطبيق أنظمة الرقابة على الأغذية، من أبرزها تداخل الاختصاصات بين بعض الجهات الرقابية، وتعدد التشريعات المنظمة للعمل الرقابي، وما قد يترتب على ذلك من صعوبات في تنفيذ الإجراءات الرقابية بصورة موحدة وفعالة. كما لوحظ وجود تفاوت في مستوى إلمام بعض المفتشين بالقوانين واللوائح المنظمة لسلامة الغذاء وحماية المستهلك، إلى جانب محدودية البرامج التدريبية والتأهيلية المتخصصة، وضعف الحوافز المادية والمعنوية، فضلاً عن محدودية بعض الإمكانات الفنية، ولا سيما ما يتعلق بالمختبرات والتجهيزات اللازمة لفحص الأغذية والكشف عن مدى مطابقتها للمواصفات القياسية.

وتشير هذه المؤشرات إلى وجود فجوة بين المتطلبات التي تفرضها أنظمة الرقابة على الأغذية وبين واقع تطبيقها في البيئة الميدانية، الأمر الذي قد ينعكس على كفاءة الأداء الرقابي، ويحد من قدرة الجهات المختصة على تحقيق المستوى المطلوب من حماية المستهلك وضمان سلامة الغذاء.

وانطلاقًا من ذلك، تتمثل مشكلة الدراسة في التعرف إلى مدى تطبيق أنظمة الرقابة على الأغذية من قبل مفتشي الرقابة الداخلية، والكشف عن دور هذا التطبيق في حماية المستهلك، وصولًا إلى تقديم نتائج وتوصيات يمكن أن تسهم في تطوير منظومة الرقابة على الأغذية وتعزيز كفاءتها.

وعليه، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

ما مدى تطبيق مفتشي الرقابة الداخلية لأنظمة الرقابة على الأغذية، وما دور ذلك في حماية المستهلك؟

فرضيات الدراسة

استنادًا إلى مشكلة الدراسة وأهدافها، وفي ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، تتمثل فرضيات الدراسة في الفرضية الرئيسة الآتية:

الفرضية الرئيسة:

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق أنظمة الرقابة على الأغذية في حماية المستهلك.

وتتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

1. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لبُعد التفتيش بوصفه أحد أبعاد تطبيق أنظمة الرقابة على الأغذية في حماية المستهلك.
2. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لبُعد الضبط والإنفاذ بوصفه أحد أبعاد تطبيق أنظمة الرقابة على الأغذية في حماية المستهلك.
3. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لبُعد تصحيح الانحرافات بوصفه أحد أبعاد تطبيق أنظمة الرقابة على الأغذية في حماية المستهلك.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف إلى مستوى تطبيق أنظمة الرقابة على الأغذية بمركز الرقابة على الأغذية والأدوية – فرع الجفارة، من وجهة نظر مفتشي الرقابة الداخلية.
2. بيان دور تطبيق أنظمة الرقابة على الأغذية في حماية المستهلك وتعزيز سلامة الغذاء.
3. الكشف عن أبرز المعوقات التي تواجه مفتشي الرقابة الداخلية في تطبيق أنظمة الرقابة على الأغذية، ومدى تأثيرها في كفاءة الأداء الرقابي.
4. التعرف إلى الآثار المترتبة على ضعف أو قصور تطبيق أنظمة الرقابة على الأغذية في حماية المستهلك.
5. تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات التي تسهم في تطوير تطبيق أنظمة الرقابة على الأغذية، والارتقاء بكفاءة الأداء الرقابي، وتعزيز حماية المستهلك.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من الأبعاد العلمية والعملية التي يتناولها موضوعها، ويمكن توضيحها على النحو الآتي:

أولاً: الأهمية العلمية

تستمد هذه الدراسة أهميتها العلمية من تناولها موضوع تطبيق أنظمة الرقابة على الأغذية ودورها في حماية المستهلك، وهو من الموضوعات التي تحظى باهتمام متزايد في ظل تنامي التحديات المرتبطة بسلامة الغذاء وجودته. كما تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بالرقابة على الأغذية وحماية المستهلك، من خلال تقديم إطار علمي يمكن الإفادة منه في الدراسات المستقبلية.

ثانياً: الأهمية العملية

تبرز الأهمية العملية للدراسة في تناولها واقع تطبيق أنظمة الرقابة على الأغذية بمركز الرقابة على الأغذية والأدوية – فرع الجفارة، بما يسهم في التعرف إلى مستوى تطبيق هذه الأنظمة، والكشف عن أبرز المعوقات التي تواجه مفتشي الرقابة الداخلية أثناء أداء مهامهم، الأمر الذي يساعد متخذي القرار على تطوير الإجراءات الرقابية، وتعزيز كفاءة الأداء، والارتقاء بمنظومة حماية المستهلك.

ثالثاً: الأهمية للباحث

تمثل هذه الدراسة فرصة علمية للباحث لتعميق معارفه في مجال أنظمة الرقابة على الأغذية وحماية المستهلك، وتنمية مهاراته في تطبيق مناهج البحث العلمي، واكتساب الخبرة في تصميم الدراسات الميدانية، وتحليل البيانات، وتفسير النتائج وفق الأسس العلمية.

رابعاً: الأهمية المجتمعية

تكتسب الدراسة أهمية مجتمعية من خلال إبراز دور أنظمة الرقابة على الأغذية في المحافظة على صحة المستهلك وسلامته، والمساهمة في تعزيز الوعي بأهمية الالتزام بالاشتراطات الصحية، بما يدعم جهود الجهات الرقابية في توفير غذاء آمن، ويرفع مستوى الثقة في المنتجات الغذائية المتداولة في الأسواق.

خامساً: الإسهام البحثي

من المتوقع أن تسهم نتائج هذه الدراسة في إثراء المكتبة العلمية العربية والليبية بمادة علمية متخصصة في مجال الرقابة على الأغذية، وأن تمثل مرجعًا يمكن الاستفادة منه في إعداد دراسات وبحوث مستقبلية تتناول موضوع سلامة الغذاء وحماية المستهلك من زوايا مختلفة.

أسباب اختيار موضوع الدراسة

جاء اختيار موضوع الدراسة استنادًا إلى مجموعة من الاعتبارات العلمية والعملية، تتمثل فيما يأتي:

1. الأهمية المتزايدة لأنظمة الرقابة على الأغذية ودورها في حماية صحة المستهلك وضمان سلامة الأغذية المتداولة في الأسواق، في ظل تزايد التحديات المرتبطة بسلامة الغذاء.
2. إبراز الدور الذي تضطلع به الأجهزة الرقابية في تطبيق التشريعات واللوائح المنظمة لسلامة الأغذية، ومدى إسهامها في حماية المستهلك من المخاطر الصحية والغش الغذائي.
3. المساهمة في لفت انتباه الجهات المختصة ومتخذي القرار إلى أهمية تطوير منظومة الرقابة على الأغذية، وتعزيز الإجراءات الوقائية والرقابية بما يرفع كفاءة الأداء ويحد من المخاطر التي قد تهدد صحة المستهلك.
4. الإسهام في إثراء المكتبة العلمية الليبية والعربية بدراسة تتناول موضوع تطبيق أنظمة الرقابة على الأغذية من الجانبين النظري والميداني، في ظل محدودية الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في البيئة الليبية.
5. اهتمام الباحث الشخصي بموضوع الدراسة، بحكم ارتباطه بمجال الرقابة على الأغذية، ورغبته في التعرف إلى واقع تطبيق أنظمة الرقابة ودورها في حماية المستهلك، بما يسهم في تقديم نتائج وتوصيات يمكن الإفادة منها في تطوير العمل الرقابي.

متغيرات الدراسة

"استندت الدراسة في تحديد متغيراتها وأبعادها إلى الأدبيات العلمية والدراسات السابقة ذات الصلة، ومن أبرزها دراسة بن عزوز (2019)، مع مواءمة هذه المتغيرات بما يتناسب مع طبيعة الدراسة الحالية."، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: المتغير المستقل

يتمثل المتغير المستقل في **تطبيق أنظمة الرقابة على الأغذية**، ويُقاس من خلال الأبعاد الآتية:

- التفتيش.
- الضبط والإنفاذ.
- تصحيح الانحرافات.

ثانياً: المتغير التابع

يتمثل المتغير التابع في **حماية المستهلك**، ويُقصد به مجموعة الإجراءات والنتائج التي تسهم في ضمان سلامة الغذاء، والحد من تداول الأغذية غير المطابقة للمواصفات، والمحافظة على صحة المستهلك وسلامته من المخاطر المرتبطة بالغذاء.

وبناءً على ذلك، تفترض الدراسة وجود تأثير لتطبيق أنظمة الرقابة على الأغذية، ممثلة في أبعادها (التفتيش، والضبط والإنفاذ، وتصحيح الانحرافات)، في تحقيق حماية المستهلك.

مفهوم الرقابة

تُعد الرقابة إحدى الوظائف الإدارية الأساسية التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بوظائف التخطيط والتنظيم والتوجيه، إذ تهدف إلى متابعة تنفيذ الخطط والبرامج، والتأكد من تحقيق الأهداف وفق المعايير المحددة مسبقًا. كما تسهم في قياس الأداء الفعلي، واكتشاف الانحرافات، واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة، بما يضمن تحسين الأداء ورفع كفاءة العمل وتحقيق أهداف المنظمة.

وقد عرّف العامري والقالبي (2007، ص. 244) الرقابة بأنها مجموعة من الأنشطة التنظيمية المنهجية التي تهدف إلى مقارنة الأداء الفعلي بالخطط والمعايير المحددة مسبقًا، والكشف عن الانحرافات واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها. كما عرفها الستواني (1966، ص. 195) بأنها عملية إدارية تهدف إلى التأكد من تنفيذ الأهداف والسياسات والخطط والتعليمات بدقة، من خلال قياس الأداء ومتابعة التنفيذ وتصحيح الانحرافات بما يضمن تحقيق الأهداف المنشودة.

أما الرقابة على الأغذية، فهي نظام متكامل من الإجراءات التشريعية والإدارية والفنية التي تمارسها الجهات المختصة بهدف ضمان سلامة الأغذية وجودتها، والتحقق من مطابقتها للمواصفات القياسية والاشتراطات الصحية في جميع مراحل الإنتاج والتصنيع والتخزين والنقل والتداول. وتهدف هذه الرقابة إلى حماية صحة المستهلك، والحد من المخاطر الغذائية، وتعزيز الثقة في المنتجات الغذائية المتداولة، بما يحقق الأمن الغذائي ويحافظ على الصحة العامة (باية، 2015، ص. 26–27).

مفهوم أجهزة الرقابة على الأغذية

تُعد أجهزة الرقابة على الأغذية من أهم الجهات المسؤولة عن حماية المستهلك، إذ تضطلع بدور رئيس في ضمان سلامة الأغذية وجودتها، ونشر الوعي الغذائي، وتعزيز ثقافة الاستهلاك السليم، من خلال تنفيذ أعمال الرقابة والتفتيش والتوعية والتأكد من التزام المنشآت الغذائية بالاشتراطات الصحية والقانونية (مشري، ودومير، 2018، ص. 25).

وتُعرف أجهزة الرقابة على الأغذية بأنها الجهات أو المؤسسات الحكومية المختصة التي تتمتع بصلاحيات قانونية لمتابعة ومراقبة إنتاج وتصنيع واستيراد وتداول الأغذية، والتأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة تجاه المخالفات التي قد تهدد صحة المستهلك وسلامته.

وفي هذا السياق، تؤكد منظمة الصحة العالمية أن سلامة الغذاء تتطلب توافر جميع الشروط والإجراءات اللازمة خلال مراحل إنتاج الغذاء وتصنيعه وتخزينه ونقله وتداوله، بما يضمن أن يكون الغذاء آمنًا وصالحًا للاستهلاك الآدمي، وخاليًا من الملوثات والمخاطر التي قد تؤثر في صحة الإنسان (خير الله، 2014، ص. 2–3).

ويرى الباحث أن أجهزة الرقابة على الأغذية تمثل منظومة مؤسسية متخصصة تتولى الإشراف على سلامة الأغذية، والتحقق من الالتزام بالتشريعات واللوائح المنظمة، وحماية المستهلك من الغش والتدليس والممارسات غير المشروعة، بما يسهم في تعزيز الصحة العامة وضمان توفير غذاء آمن وعالي الجودة.

أبعاد الرقابة على الأغذية

تستند الرقابة على الأغذية إلى مجموعة من الأبعاد التي تسهم في تحقيق أهدافها المتمثلة في ضمان سلامة الغذاء وحماية المستهلك، وتطبيق التشريعات واللوائح المنظمة للرقابة الغذائية. وتتمثل أبعاد الرقابة على الأغذية في الدراسة الحالية فيما يأتي:

1 .التفتيش

يُعد التفتيش أحد أهم أبعاد الرقابة على الأغذية، ويقصد به الزيارات الميدانية التي يجريها المفتشون للمنشآت الغذائية بهدف التحقق من مدى التزامها بالاشتراطات الصحية والفنية، والكشف عن المخالفات، والتأكد من سلامة الأغذية وصلاحيتها للاستهلاك الآدمي.

2 .الضبط والإنفاذ

يشير هذا البعد إلى الإجراءات القانونية والإدارية التي تتخذها الجهات الرقابية عند اكتشاف المخالفات، وتشمل تحرير محاضر الضبط، وسحب العينات، وحجز أو إتلاف المنتجات غير المطابقة، واتخاذ التدابير القانونية بحق المخالفين، بما يضمن تطبيق التشريعات وتحقيق الردع وحماية المستهلك.

3 .تصحيح الانحرافات

يقصد بتصحيح الانحرافات متابعة المخالفات المكتشفة والعمل على معالجتها، من خلال إلزام المنشآت الغذائية بتصحيح أوضاعها، والالتزام بالاشتراطات الصحية، وإعادة تقييم مدى تنفيذ الإجراءات التصحيحية، بما يسهم في تحسين مستوى الالتزام والحد من تكرار المخالفات.

وتتكامل هذه الأبعاد فيما بينها لتحقيق رقابة غذائية فعالة، إذ يسهم التفتيش في اكتشاف المخالفات، ويعمل الضبط والإنفاذ على تطبيق الإجراءات القانونية بحق المخالفين، بينما يهدف تصحيح الانحرافات إلى معالجة أوجه القصور وتحسين مستوى الالتزام، بما يعزز حماية المستهلك ويضمن سلامة الأغذية المتداولة.

أبعاد تطبيق أنظمة الرقابة على الأغذية

تعتمد فعالية تطبيق أنظمة الرقابة على الأغذية على مجموعة من الأبعاد المتكاملة التي تهدف إلى ضمان سلامة الأغذية، وحماية صحة المستهلك، والتأكد من الالتزام بالتشريعات والاشتراطات الصحية. وتتمثل هذه الأبعاد في التفتيش، والضبط والإنفاذ، وتصحيح الانحرافات.

أولاً: التفتيش

يُعد التفتيش من أهم أدوات الرقابة على الأغذية، ويقصد به الزيارات الميدانية التي يقوم بها المفتشون للتحقق من مدى التزام المنشآت الغذائية بالاشتراطات الصحية والمواصفات القياسية، ومراقبة مراحل الإنتاج والتصنيع والتخزين والنقل والتداول، والكشف عن المخالفات التي قد تؤثر في سلامة الغذاء وصحة المستهلك (يعقوب، 2020، ص. 28–29).

ولتحقيق أهداف التفتيش بكفاءة، ينبغي أن يتمتع المفتش بالمعرفة العلمية في مجال الأغذية، والإلمام بالتشريعات واللوائح المنظمة، والقدرة على إعداد تقارير التفتيش، وجمع العينات وإحالتها إلى المختبرات، بالإضافة إلى التدريب المستمر الذي يسهم في رفع كفاءة الأداء وتحسين جودة العمل الرقابي.

ثانياً: تصحيح الانحرافات

يمثل تصحيح الانحرافات المرحلة التي تلي اكتشاف المخالفات، ويهدف إلى معالجة أسبابها وإعادة الأداء إلى المسار الصحيح بما يتوافق مع المعايير والاشتراطات المعتمدة. وتشمل الإجراءات التصحيحية سحب العينات للفحص، واتخاذ التدابير المناسبة تجاه المخالفات، وإحالة الحالات التي تستوجب ذلك إلى الجهات المختصة، إضافة إلى تكثيف الزيارات الرقابية، وتطوير أساليب التفتيش، وتحسين برامج التدريب والتحفيز، ومراجعة الخطط الرقابية بصورة مستمرة لضمان الحد من تكرار المخالفات (خيري، 2015، ص. 141).

ثالثاً: الضبط والإنفاذ

يقصد بالضبط والإنفاذ مجموعة الإجراءات القانونية والإدارية التي تتخذها الجهات الرقابية لضمان الالتزام بالتشريعات المنظمة لسلامة الغذاء، والحد من جرائم الغش والتدليس في المنتجات الغذائية. وتشمل هذه الإجراءات تحرير محاضر الضبط، وسحب العينات، وحجز أو سحب أو إتلاف المنتجات غير المطابقة، وإحالة المخالفات إلى الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة، بما يسهم في حماية المستهلك والمحافظة على الصحة العامة (احتيوش، 2020، ص. 49؛ عزيزي، 2015، ص. 41).

وتتكامل هذه الأبعاد الثلاثة فيما بينها لتحقيق رقابة غذائية فعالة؛ إذ يسهم التفتيش في اكتشاف المخالفات، ويضمن الضبط والإنفاذ تطبيق التشريعات بحق المخالفين، بينما يعمل تصحيح الانحرافات على معالجة أوجه القصور وتحسين مستوى الالتزام، بما يعزز سلامة الغذاء وحماية المستهلك.

تعريف المستهلك

يُعد المستهلك محورًا أساسيًا في تشريعات حماية المستهلك وأنظمة الرقابة على الأغذية، باعتباره الطرف الذي تستهدفه هذه التشريعات بالحماية من المخاطر المرتبطة بالسلع والخدمات، ولا سيما المنتجات الغذائية.

وقد عرّف جميعي (1996، ص. 11) المستهلك بأنه الشخص الذي يبرم التصرفات القانونية اللازمة لإشباع حاجاته الشخصية أو العائلية، دون أن يكون الهدف من ذلك ممارسة نشاط مهني أو تجاري. كما عرفه النكاس (1989، ص. 47) بأنه الشخص الذي يحصل على السلع أو الخدمات لتلبية احتياجاته الشخصية، دون نية إعادة بيعها أو استغلالها لأغراض تجارية. وعرّفه شندي (2010، ص. 162) بأنه كل شخص طبيعي يحصل على السلع أو الخدمات لإشباع حاجاته الشخصية أو العائلية، مع استبعاد الأنشطة المهنية والتجارية من نطاق هذا المفهوم.

وفي المقابل، تبنى الاتجاه الحديث مفهومًا أكثر شمولًا للمستهلك، حيث يرى أن الحماية القانونية ينبغي أن تمتد إلى كل شخص يحصل على سلعة أو خدمة بقصد الاستهلاك، سواء كان شخصًا طبيعيًا أو اعتباريًا، متى كان الهدف من الحصول عليها هو الاستخدام النهائي وليس إعادة تداولها أو استغلالها تجاريًا (عدنان، 2016، ص. 46).

كما عرّف مشروع قانون حماية المستهلك الليبي المستهلك بأنه **»كل شخص طبيعي أو اعتباري يشتري المنتوج أو يتلقاه لغرض الاستهلاك الشخصي** (علاق، 2015، ص. 74)

ويرى الباحث أن المستهلك هو كل شخص طبيعي أو اعتباري يحصل على السلع أو الخدمات، وبصفة خاصة المنتجات الغذائية، بقصد الاستعمال أو الاستهلاك النهائي، دون أن يكون الهدف من ذلك إعادة بيعها أو استخدامها في نشاط تجاري، الأمر الذي يبرر تمتعه بالحماية التي تقررها التشريعات والأنظمة الخاصة بحماية المستهلك وسلامة الغذاء.

حماية المستهلك

تُعد حماية المستهلك من الأهداف الرئيسة للسياسات والتشريعات الحديثة، إذ تهدف إلى صون حقوق المستهلك، وضمان حصوله على سلع وخدمات آمنة وعالية الجودة، وحمايته من الممارسات التجارية غير المشروعة، بما يسهم في المحافظة على صحته وسلامته وتعزيز ثقته في الأسواق.

ويقصد بحماية المستهلك توفير الإجراءات والتدابير القانونية والإدارية والرقابية التي تكفل حماية المستهلك من المخاطر والأضرار المحتملة، وتمكنه من الحصول على منتجات وخدمات مطابقة للمواصفات والمعايير المعتمدة، من خلال التنسيق بين الجهات المختصة وتطبيق منظومة رقابية فعالة (يعقوب، 2020، ص. 23).

كما يعرّف الصيرفي (2005، ص. 4) حماية المستهلك بأنها المحافظة على حقوق المستهلك وضمان تمكينه من التمتع بها في جميع معاملاته المتعلقة بالسلع والخدمات، بما يضمن تحقيق العدالة والشفافية في التعاملات التجارية.

ويرى الباحث أن حماية المستهلك هي مجموعة التدابير التشريعية والرقابية والتنظيمية التي تهدف إلى ضمان حصول المستهلك على غذاء آمن وسليم، وحمايته من الغش والتدليس والمخاطر الصحية، بما يسهم في تعزيز الصحة العامة وتحقيق الثقة في المنتجات الغذائية المتداولة.

حماية المستهلك على المستوى الدولي

حظيت حماية المستهلك باهتمام متزايد على المستوى الدولي، نتيجة التطور الكبير في التجارة العالمية واتساع حركة تبادل السلع والخدمات، الأمر الذي استدعى وضع أطر قانونية ورقابية تكفل حماية المستهلك من الممارسات الضارة، وتعزز سلامته وحقوقه. وقد ساهمت المنظمات الدولية والاتفاقيات والتشريعات النموذجية في ترسيخ مبادئ حماية المستهلك، ومعالجة اختلال التوازن بين المستهلك باعتباره الطرف الأضعف والمنتج أو المورد باعتباره الطرف الأقوى.

وتتمثل أبرز مظاهر حماية المستهلك على المستوى الدولي في إنشاء جمعيات ومنظمات تُعنى بحماية المستهلك، ونشر المعلومات والتوعية من خلال المجلات والنشرات المتخصصة، وتطبيق القوانين النموذجية والتوجيهات الرقابية، إضافة إلى إبرام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تنظم حقوق المستهلك وتضمن سلامته في مختلف المجالات، ولا سيما فيما يتعلق بسلامة الأغذية وجودتها (صبيح، 2008، ص. 17).

حماية المستهلك في قانون العقوبات الليبي

اهتم المشرع الليبي بحماية المستهلك من خلال تجريم الأفعال التي تهدد الصحة العامة وسلامة الغذاء، وذلك بموجب قانون العقوبات الليبي الصادر سنة 1953، حيث خصص الفصل الثاني من الباب الثالث من الكتاب الثاني لتجريم صور الغش التي تشكل خطرًا على المجتمع (الإدارة العامة للقانون، 1986).

وتضمنت نصوص القانون تجريم عدد من الأفعال التي تمس سلامة المستهلك، من أبرزها نشر الجراثيم والتسبب في الأوبئة، وتسميم المياه أو المواد الغذائية، وغش وتقليد السلع الاستهلاكية، والاتجار بالمواد المسممة أو المغشوشة، إضافة إلى تداول الأغذية أو الأدوية الفاسدة، مع تقرير عقوبات تتدرج بحسب جسامة الفعل والنتائج المترتبة عليه، وقد تصل إلى الإعدام إذا ترتب على بعض الجرائم وفاة أكثر من شخص (احتيوش، 2020، ص. 40–41).

ورغم أهمية هذه النصوص، فإنها لا تغطي جميع صور الاعتداء على حقوق المستهلك، إذ لم تتناول بعض الأفعال المستحدثة المرتبطة بسلامة الغذاء، مثل بعض صور الغش الغذائي الحديثة واستخدام إضافات أو مواد قد تشكل خطرًا على صحة المستهلك، الأمر الذي يستدعي تطوير المنظومة التشريعية بما يواكب التطورات في مجال الصناعات الغذائية وأساليب الغش.

وإلى جانب قانون العقوبات، صدرت في ليبيا مجموعة من القرارات المنظمة للرقابة على الأغذية، من أبرزها القرار رقم (360) لسنة 1993 بشأن إنشاء مكتب الحجر الصحي ومراقبة الأغذية، والقرار رقم (19) لسنة 2014 بشأن تبعية مركز الرقابة على الأغذية والأدوية، إضافة إلى عدد من القرارات التنظيمية المتعلقة بسلامة الأغذية، كما أُعد مشروع قانون لحماية المستهلك سنة 2023 بهدف تعزيز الإطار التشريعي المنظم لحقوق المستهلك والرقابة على السلع والخدمات.

حق المستهلك في سلامة الغذاء

يُعد الحق في الحصول على غذاء آمن وسليم من الحقوق الأساسية للمستهلك، ويهدف إلى حمايته من المخاطر الصحية الناتجة عن استهلاك الأغذية الملوثة أو المغشوشة أو غير المطابقة للمواصفات. ويقتضي هذا الحق التزام الجهات المختصة بتطبيق أنظمة رقابية فعالة تضمن سلامة الأغذية في جميع مراحل إنتاجها وتصنيعها وتخزينها ونقلها وتداولها، بما يسهم في المحافظة على الصحة العامة والحد من الأمراض المنقولة بالغذاء (بن بعلاش، 2014، ص. 6).

ومن أبرز التهديدات التي تواجه هذا الحق جرائم الغش الغذائي، والتي تتمثل في تغيير طبيعة المنتج أو مكوناته، أو تقديم بيانات مضللة عنه، أو تداول أغذية فاسدة أو منتهية الصلاحية أو غير مطابقة للمواصفات، بما يؤدي إلى الإضرار بصحة المستهلك. وقد جرم المشرع الليبي هذه الأفعال بموجب قانون العقوبات والقانون الصحي، كما تضمن مشروع قانون حماية المستهلك نصوصًا تهدف إلى الحد من الغش التجاري وتعزيز سلامة الأغذية (علاق، 2015، ص. 179–182).

وتشمل صور الغش الغذائي بيع أو عرض أغذية مغشوشة أو فاسدة، أو حيازتها بقصد الاتجار، أو تداول المنتجات غير الصالحة للاستهلاك الآدمي، إضافة إلى استخدام وسائل أو أدوات تساعد على الغش. وقد رتب المشرع على هذه الأفعال عقوبات وإجراءات قانونية تهدف إلى ردع المخالفين، وحماية صحة المستهلك، وتعزيز الثقة في المنتجات الغذائية المتداولة.

ويتضح مما سبق أن حماية حق المستهلك في سلامة الغذاء لا تقتصر على سن التشريعات، وإنما تتطلب تطبيقًا فعالًا لأنظمة الرقابة على الأغذية، وتعاونًا بين الجهات الرقابية والمنتجين والمستهلكين، بما يضمن توفير غذاء آمن ويحافظ على الصحة العامة.

نبذة عن مركز الرقابة على الأغذية والأدوية – فرع الجفارة

أُنشئ مركز الرقابة على الأغذية والأدوية بموجب قرار أمين جهاز التفتيش والرقابة سابقًا رقم (319) لسنة 2006، ويتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، ويتبع حاليًا هيئة الرقابة الإدارية. ويضم المركز عددًا من الفروع والمكاتب المنتشرة في مختلف المدن والمناطق الليبية، من بينها مركز الرقابة على الأغذية والأدوية – فرع الجفارة، الذي أُنشئ بموجب قرار مدير عام المركز رقم (17) لسنة 2019.

ويتولى فرع الجفارة تنفيذ المهام الرقابية والإجرائية المتعلقة بسلامة الأغذية، من خلال الإشراف على تطبيق التشريعات واللوائح المنظمة لسلامة الغذاء، والتأكد من مطابقة المنتجات الغذائية للمواصفات القياسية والاشتراطات الصحية، بما يسهم في حماية صحة المستهلك وضمان تداول أغذية آمنة وفقًا للمعايير الوطنية والدولية.

اختصاصات مركز الرقابة على الأغذية والأدوية – فرع الجفارة

يختص المركز بممارسة عدد من المهام والاختصاصات، من أهمها:

1. مراقبة جودة وسلامة المنتجات الغذائية المحلية والمستوردة.
2. متابعة تطبيق المواصفات القياسية والاشتراطات الصحية الخاصة بالأغذية.
3. تسجيل الشركات والمنشآت العاملة في مجال تصنيع واستيراد الأغذية وفقًا للتشريعات النافذة.
4. إصدار شهادات وأذونات المطابقة أو عدم المطابقة للمنتجات الغذائية المحلية والمستوردة.
5. سحب العينات من المواد الغذائية وإحالتها إلى المختبرات لإجراء الفحوصات والتحاليل اللازمة.
6. متابعة وتفتيش المصانع والمنشآت الغذائية المنتجة للأغذية والمشروبات ومياه الشرب.
7. المشاركة في إتلاف المواد الغذائية التي يثبت عدم صلاحيتها للاستهلاك الآدمي بعد استكمال الإجراءات الفنية والقانونية.
8. إعداد التقارير الدورية عن سير العمل ورفعها إلى الإدارة العامة.
9. الاحتفاظ بالعينات المرجعية للمواد الغذائية التي أُجريت عليها التحاليل المختبرية.
10. اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين وإحالة المخالفات إلى الجهات المختصة، مثل جهاز الحرس البلدي والنيابة المختصة، وفقًا للتشريعات النافذة.

ومن خلال هذه الاختصاصات، يؤدي مركز الرقابة على الأغذية والأدوية – فرع الجفارة دورًا محوريًا في تطبيق أنظمة الرقابة على الأغذية، والحد من تداول المنتجات غير المطابقة للمواصفات، وتعزيز حماية المستهلك والمحافظة على الصحة العامة.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي**؛ لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها، إذ يُعد من أكثر المناهج استخدامًا في الدراسات الإدارية والميدانية التي تهدف إلى وصف الظواهر وتحليلها وتفسيرها، والكشف عن العلاقات بين متغيراتها. وقد استُخدم هذا المنهج لجمع البيانات المتعلقة بتطبيق أنظمة الرقابة على الأغذية ودورها في حماية المستهلك، وتحليلها إحصائيًا للوصول إلى نتائج تسهم في الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

مجتمع وعينة الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة في جميع مفتشي الرقابة الداخلية العاملين بمركز الرقابة على الأغذية والأدوية – فرع الجفارة، والبالغ عددهم (90) مفتشًا. ونظرًا لمحدودية حجم المجتمع، تم اختيار عينة الدراسة باستخدام **أسلوب العينة العشوائية البسيطة**، حيث وزعت (90) استبانة على أفراد المجتمع المستهدف.

وقد استُرجع عدد (86) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، في حين بلغ عدد الاستبانات غير المسترجعة (4) استبانات، وبذلك بلغت نسبة الاستجابة (95%)، وهي نسبة مرتفعة تعكس ملاءمة البيانات لإجراء التحليل الإحصائي وتحقيق أهداف الدراسة.

جدول(1)

عدد الاستبانات الموزعة والمسترجعة والقابلة للتحليل

الوصف	عدد الاستبانات	النسبة(%)
الاستبانات الموزعة	90	100.0
الاستبانات غير المسترجعة	4	4.4
الاستبانات الصالحة للتحليل	86	95.6

ويتضح من الجدول أن عدد الاستبانات الصالحة للتحليل بلغ (86) استبانة، وهو ما يمثل نسبة استجابة مقدارها (95.6%) من إجمالي الاستبانات الموزعة، وهي نسبة مرتفعة تعزز من موثوقية نتائج الدراسة وإمكانية تعميمها على مجتمع الدراسة.

حدود الدراسة

اقتصرت الدراسة الحالية على الحدود الآتية:

- **الحدود الموضوعية :**تناولت الدراسة تطبيق أنظمة الرقابة على الأغذية ودورها في حماية المستهلك، من وجهة نظر مفتشي الرقابة الداخلية.
- **الحدود المكانية :**اقتصر التطبيق الميداني على مركز الرقابة على الأغذية والأدوية – فرع الجفارة، الواقع ضمن نطاق بلدية الماية.
- **الحدود الزمنية :**أُجريت الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2023/1/1م إلى 2023/12/31م.
- **الحدود البشرية :**اقتصرت الدراسة على جميع مفتشي الرقابة الداخلية العاملين بمركز الرقابة على الأغذية والأدوية – فرع الجفارة.

أداة الدراسة (الاستبانة)

اعتمد الباحث على **الاستبانة** بوصفها الأداة الرئيسة لجمع البيانات، لملاءمتها لطبيعة الدراسة وأهدافها. وقد صُممت الاستبانة بالاعتماد على الأدبيات العلمية والدراسات السابقة ذات الصلة، واستخدم فيها **مقياس ليكرت الخماسي Likert) (Five-Point Scale**لقياس استجابات أفراد الدراسة، باعتباره من أكثر المقاييس استخدامًا في الدراسات الإدارية والعلوم الإنسانية.

وقد خُصصت بدائل الاستجابة وفقًا للتدرج الآتي:

درجة الاستجابة	الوزن
غير موافق بشدة	1
غير موافق	2
محايد	3
موافق	4
موافق بشدة	5

ولتفسير نتائج الدراسة، تم الاعتماد على المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية لتحديد مستوى استجابة أفراد الدراسة، وذلك وفقًا للمعايير المبينة في الجدول.(2)

جدول(2)
مستويات تفسير المتوسطات الحسابية

مستوى الموافقة	المتوسط الحسابي
منخفض جدًا	من 1.00 إلى أقل من 1.80
منخفض	من 1.80 إلى أقل من 2.60
متوسط	من 2.60 إلى أقل من 3.40
مرتفع	من 3.40 إلى أقل من 4.20
مرتفع جدًا	من 4.20 إلى 5.00

واعتمد الباحث هذه المستويات في تفسير المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد الدراسة، بما يسهم في تحديد درجة تطبيق أنظمة الرقابة على الأغذية، ومستوى دورها في حماية المستهلك، وتحليل النتائج بصورة علمية دقيقة.

مصادر جمع البيانات

اعتمد الباحث في جمع بيانات الدراسة على مصدرين رئيسين، هما:

أولاً: المصادر الأولية

تمثلت المصادر الأولية في البيانات التي جُمعت مباشرة من أفراد مجتمع الدراسة باستخدام **الاستبانة**، والتي صُممت بما يتوافق مع أهداف الدراسة ومتغيراتها، وذلك للحصول على البيانات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها

ثانياً: المصادر الثانوية

تمثلت المصادر الثانوية في الكتب العربية والأجنبية، والدوريات العلمية المحكمة، والرسائل الجامعية، والدراسات السابقة، والتشريعات واللوائح ذات العلاقة، بالإضافة إلى التقارير والمنشورات الصادرة عن الجهات المختصة بسلامة الغذاء والرقابة على الأغذية، والتي أسهمت في بناء الإطار النظري للدراسة وتفسير نتائجها.

صدق وثبات أداة الدراسة

يُقصد بصدق أداة الدراسة مدى قدرتها على قياس ما أُعدت لقياسه بدقة، بينما يشير الثبات إلى مدى اتساق نتائجها واستقرارها عند تطبيقها في ظروف متشابهة. وللتحقق من جودة أداة الدراسة، قام الباحث بإجراء اختبارات الصدق والثبات لضمان صلاحية الاستبانة للاستخدام في الدراسة الميدانية.

صدق المحتوى (الصدق الظاهري)

للتحقق من الصدق الظاهري للاستبانة، صمم الباحث الاستبانة في صورتها الأولية بالاعتماد على الأدبيات العلمية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، ثم عرضها على عدد من المحكمين المتخصصين في مجالات الإدارة والبحث العلمي والرقابة على الأغذية، حيث بلغ عددهم **(3)محكمين**، وذلك لإبداء آرائهم حول مدى مناسبة فقرات الاستبانة وتحقيقها لأهداف الدراسة.

وطُلب من المحكمين تقييم الجوانب الآتية:

- مدى وضوح صياغة فقرات الاستبانة وسلامتها اللغوية.
- مدى ملاءمة الفقرات للمتغيرات والأبعاد التي تقيسها.
- مدى شمولية الفقرات لأبعاد الدراسة وتحقيقها لأهدافها.
- اقتراح ما يرونه مناسبًا من حذف أو تعديل أو إضافة لبعض الفقرات.

وفي ضوء الملاحظات والمقترحات التي أبداها المحكمون، أُجريت التعديلات اللازمة على الاستبانة من حيث الصياغة والترتيب، حتى ظهرت في صورتها النهائية، بما يعزز من صدقها وصلاحيتها للتطبيق الميداني.

ثبات وصدق أداة الدراسة

للتحقق من ثبات أداة الدراسة، استخدم الباحث معامل الاتساق الداخلي **ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)** باستخدام البرنامج الإحصائي **الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS)** ، ويُعد هذا المعامل من أكثر الأساليب الإحصائية استخدامًا لقياس مدى الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة، حيث يعكس درجة الترابط بين الفقرات التي تقيس البعد نفسه (البياتي، 2005، ص. 49).

وتتراوح قيمة معامل ألفا كرونباخ بين (0) و(1)، وكلما اقتربت القيمة من الواحد الصحيح دل ذلك على ارتفاع درجة الاتساق الداخلي بين الفقرات. وتُعد القيمة (0.60) الحد الأدنى المقبول للثبات، في حين تشير القيم التي تزيد على (0.70) إلى ثبات جيد، أما القيم التي تتجاوز (0.80) فتدل على مستوى مرتفع من الثبات.

جدول(3)
نتائج اختبار معامل ألفا كرونباخ

المحور	البعد	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق*
الرقابة على الأغذية	التفتيش	5	0.810	90.0%
	الضبط والإنفاذ	5	0.874	93.5%
	تصحيح الانحرافات	5	0.886	94.1%
	الرقابة على الأغذية ككل	15	0.943	97.1%
حماية المستهلك	الصلاحية	3	0.835	91.4%
	الغش التجاري	4	0.671	81.9%
	توفير الشروط الصحية	4	0.844	91.9%
	جودة السلع	4	0.883	94.0%
	حماية المستهلك ككل	15	0.778	88.2%

تم حساب معامل الصدق وفق الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ.

يتضح من نتائج الجدول (3) أن معاملات ألفا كرونباخ لجميع أبعاد الدراسة جاءت ضمن الحدود المقبولة إحصائيًا، إذ تراوحت قيمها بين (0.671) و(0.943). وقد سجل محور **الرقابة على الأغذية ككل** أعلى معامل ثبات بلغ (0.943)، مما يدل على ارتفاع مستوى الاتساق الداخلي بين فقراته، في حين سجل بعد **الغش التجاري** أقل قيمة بلغت (0.671)، وهي مع ذلك تقع ضمن الحدود المقبولة للثبات.

كما تشير النتائج إلى أن معاملات الثبات لبقية الأبعاد، وهي **التفتيش(0.810)** ، و**الضبط والإنفاذ(0.874)** ، و**تصحيح الانحرافات(0.886)** ، و**الصلاحية(0.835)** ، و**توفير الشروط الصحية(0.844)** ، و**جودة السلع(0.883)** ، و**حماية المستهلك ككل(0.778)** ، جاءت جميعها مرتفعة، وهو ما يعكس تمتع الاستبانة بدرجة جيدة من الاتساق الداخلي.

كما أظهرت معاملات الصدق المحسوبة ارتفاعًا في جميع أبعاد الدراسة، إذ تراوحت بين (81.9%) و(97.1%)، مما يشير إلى أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة مناسبة من الصدق والثبات، الأمر الذي يجعلها صالحة لجمع البيانات وإجراء التحليلات الإحصائية اللازمة واختبار فرضيات الدراسة.

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج

الوصف الإحصائي لأفراد عينة الدراسة وفقًا للبيانات الديموغرافية

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

يوضح الجدول رقم (4) التوزيع التكراري والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفقًا لسنوات الخبرة، وذلك بهدف التعرف إلى مستوى الخبرة العملية لدى مفتشي الرقابة الداخلية بمركز الرقابة على الأغذية والأدوية – فرع الجفارة.

جدول(4)
التوزيع التكراري والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة(%)
أقل من 5 سنوات	27	31.4
من 5 إلى 9 سنوات	35	40.7
من 10 إلى 14 سنة	15	17.4
15سنة فأكثر	9	10.5
المجموع	**86**	**100.0**

يتضح من الجدول (4) أن أكبر نسبة من أفراد عينة الدراسة تقع ضمن فئة **من 5 إلى 9 سنوات**، حيث بلغ عددهم (35) مفتشًا، بنسبة (40.7%)، مما يشير إلى أن غالبية أفراد العينة يمتلكون خبرة عملية متوسطة في مجال الرقابة على الأغذية.

وجاءت في المرتبة الثانية فئة **أقل من 5 سنوات** بعدد (27) مفتشًا، وبنسبة (31.4%)، تليها فئة **من 10 إلى 14 سنة** بعدد (15) مفتشًا، بنسبة.(17.4%)

أما أقل الفئات تمثيلًا فكانت فئة **15سنة فأكثر**، حيث بلغ عدد أفرادها (9) مفتشين، بنسبة (10.5%). وتشير هذه النتائج إلى أن أفراد عينة الدراسة يتمتعون بمستويات متفاوتة من الخبرة العملية، الأمر الذي يسهم في توفير آراء متنوعة حول واقع تطبيق أنظمة الرقابة على الأغذية ودورها في حماية المستهلك.

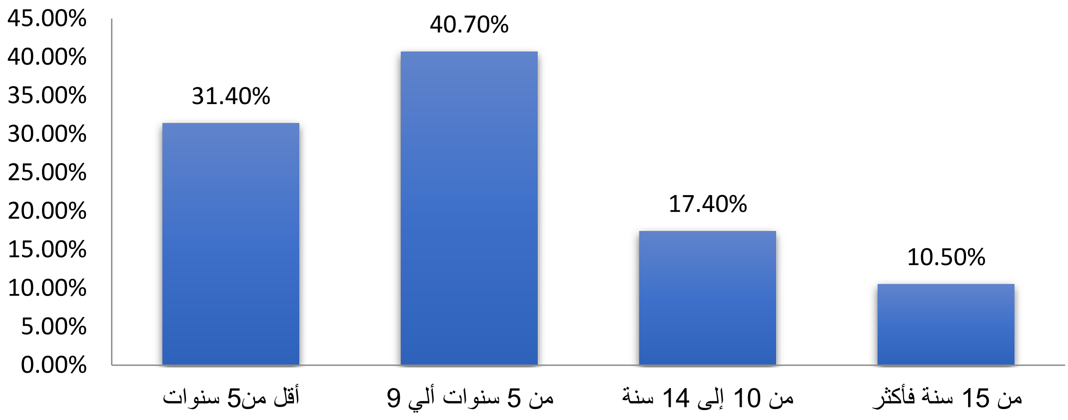

الشكل التوضيحي رقم (1) يوضح نسب سنوات الخبرة للمجيبين

يتضح من الجدول رقم (4) أن الفئة الأكثر تمثيلًا بين أفراد عينة الدراسة هي فئة **من 5 إلى 9 سنوات** من الخبرة، حيث بلغ عددها (35) مفتشًا بنسبة (40.7%)، تليها فئة **أقل من 5 سنوات** بعدد (27) مفتشًا وبنسبة (31.4%). وجاءت في المرتبة الثالثة فئة **من 10 إلى 14 سنة** بعدد (15) مفتشًا، وبنسبة (17.4%)، في حين سجلت فئة **15سنة فأكثر** أقل نسبة بين أفراد العينة، حيث بلغ عددها (9) مفتشين، بنسبة (10.5%). وتشير هذه النتائج إلى أن غالبية أفراد عينة الدراسة يمتلكون خبرة عملية تتراوح بين أقل من عشر سنوات، مما يعزز قدرتهم على تقييم واقع تطبيق أنظمة الرقابة على الأغذية ودورها في حماية المستهلك من واقع ممارستهم العملية.

المؤهل العلمي: في الجدول رقم (5) والشكل رقم (3) تبين لتوزيع المجيبين حسب المؤهل العلمي.

الجدول رقم (5) يبين التوزيع التكراري للمجيبين حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
دبلوم متوسط	1	%1.2
دبلوم عام	9	%10.5
دبلوم عالي	23	%26.7
ليسانس	5	%5.8
بكالوريوس	43	%50
ماجستير	3	%3.5
دكتوراه	2	%2.3
المجموع	86	%100

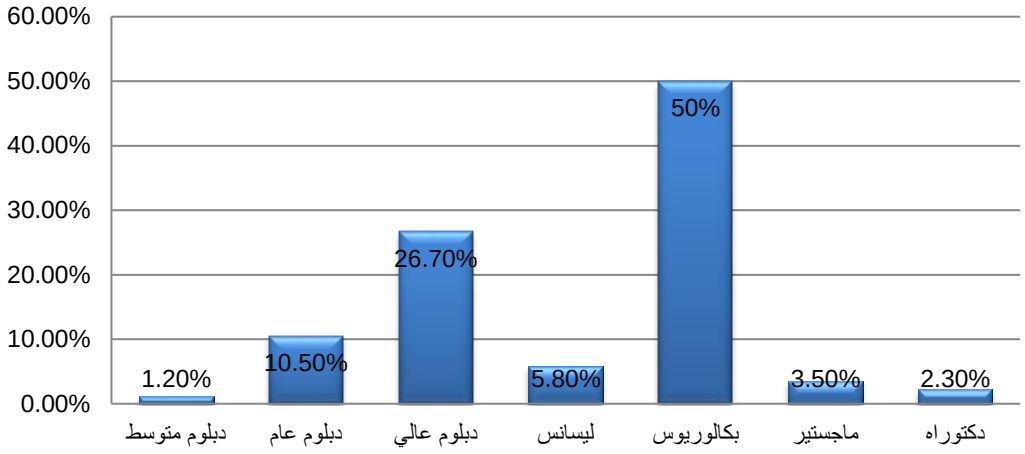

الشكل رقم (2) يوضح نسب المجيبين حسب المؤهل العلمي

يتضح من الجدول رقم (5) والشكل رقم (2) أن أعلى نسبة من أفراد عينة الدراسة كانت من الحاصلين على **درجة البكالوريوس**، حيث بلغ عددهم (43) مفردة بنسبة (50.0%). وجاء في المرتبة الثانية الحاصلون على **الدبلوم العالي** بعدد (23) مفردة وبنسبة (26.7%)، تلتهم فئة **الدبلوم العام** بعدد (9) مفردات وبنسبة.(10.5%)

كما أظهرت النتائج أن عدد الحاصلين على **درجة الليسانس** بلغ (5) مفردات بنسبة (5.8%)، في حين بلغ عدد الحاصلين على **درجة الماجستير** (3)مفردات بنسبة (3.5%)، بينما بلغ عدد الحاصلين على **درجة الدكتوراه** (2)مفردتين بنسبة (2.3%). أما أقل الفئات تمثيلًا فكانت فئة **الدبلوم المتوسط**، حيث بلغ عدد أفرادها مفردة واحدة فقط بنسبة.(1.2%)

وتشير هذه النتائج إلى أن غالبية أفراد عينة الدراسة يحملون مؤهلات جامعية، وهو ما يعكس توفر مستوى تعليمي مناسب لدى مفتشي الرقابة الداخلية يمكنهم من الإلمام بالجوانب الفنية والتشريعية المرتبطة بتطبيق أنظمة الرقابة على الأغذية وحماية المستهلك.

التخصص: في الجدول رقم (6) والشكل رقم (3) تبين لتوزيع المجيبين حسب التخصص.

الجدول رقم (6) يبين التوزيع التكراري للمجيبين حسب التخصص

المسمى	العدد	النسبة %
إدارة	23	%26.7
محاسبة	12	%14
فندقة وسياحة	4	%4.7
علوم اغذية	17	%19.8
صيدلة	10	%11.6
زراعة	13	%15.1
طب بشري	5	%5.8
طب بيطري	2	%2.3
المجموع	86	%100

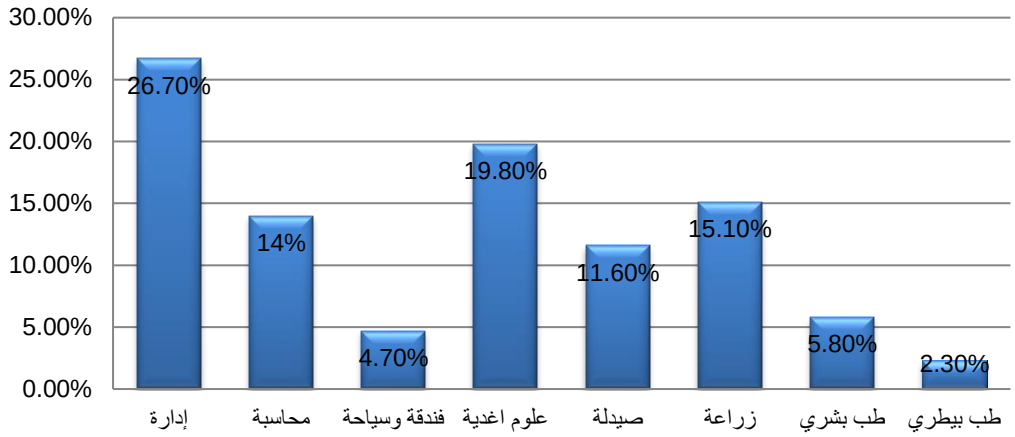

الشكل رقم (3) يوضح نسب المجيبين حسب المؤهل العلمي

يتضح من الجدول رقم (6) والشكل رقم (3) أن أعلى نسبة من أفراد عينة الدراسة كانت من ذوي **تخصص الإدارة**، حيث بلغ عددهم بنسبة (26.7%)، تلتها فئة **تخصص علوم الأغذية** بنسبة (19.8%)، ثم **تخصص الزراعة** بنسبة.(15.1%) كما أظهرت النتائج أن نسبة أفراد العينة من **تخصص المحاسبة** بلغت (14.0%)، يليهم **تخصص الصيدلة** بنسبة (11.6%)، ثم **تخصص الطب البشري** بنسبة (5.8%)، في حين بلغت نسبة أفراد العينة من **تخصص الفندقة والسياحة** .(4.7%)أما أقل الفئات تمثيلًا فكانت **تخصص الطب البيطري**، حيث بلغت نسبتهم.(2.3%)

وتشير هذه النتائج إلى تنوع التخصصات العلمية لأفراد عينة الدراسة، مع تركّز النسبة الأكبر في التخصصات الإدارية والغذائية، وهو ما يتناسب مع طبيعة العمل الرقابي في مجال الأغذية، ويسهم في توفير رؤى متنوعة عند تقييم واقع تطبيق أنظمة الرقابة على الأغذية ودورها في حماية المستهلك.

المسمى الوظيفي: في الجدول رقم (7) والشكل رقم (3) تبين لتوزيع المجيبين حسب المسمى الوظيفي.

الجدول رقم (7) يبين التوزيع التكراري للمجيبين حسب المسمى الوظيفي

المسمى	العدد	النسبة %
مساعد مدير	2	%2.3
قسم الرقابة الداخلية	23	%26.7
رقابة ادارية	3	%3.5
مفتش صحي	54	%62.8
غير ذلك	4	%4.7
المجموع	86	%100

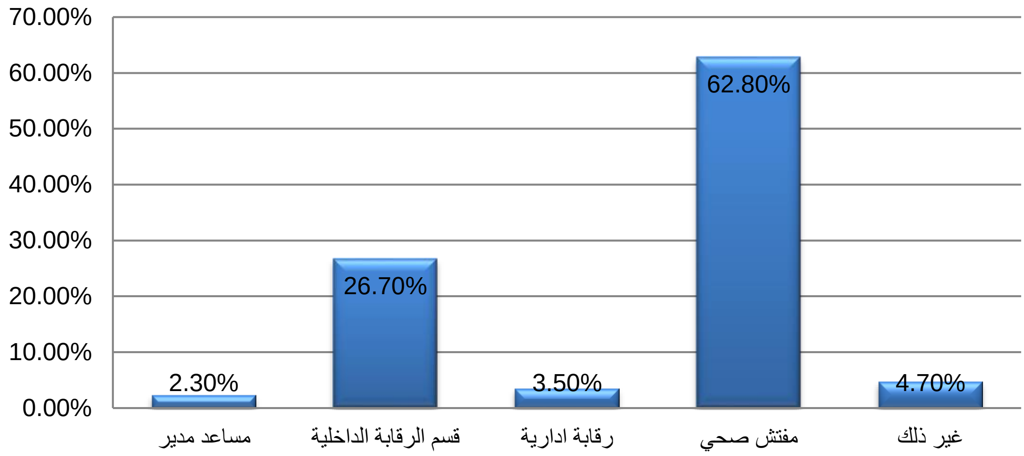

الشكل رقم (4) يوضح نسب المجيبين حسب المسمى الوظيفي

يتضح من الجدول السابق رقم (7) والشكل رقم (4) أن أعلى نسبه من المجيبين حسب الوظيفة مفتشين صحيين نسبتهم 62.8 %، ويليهم الذين وظيفتهم قسم الرقابة الداخلية وكانت نسبتهم 26.70%، ويليهم الذين وظيفتهم رقابة ادارية وكانت نسبتهم 3.5% , وأقل نسبة كان مساعد مدير حيت بلغت نسبتهم 2.3%.

الوصف الاحصائي لإفراد عينة الدراسة وفقاً لمعايير الرقابة على الأغدية

المعيار الأول: التفتيش

جدول رقم (8) المتوسط الحسابي استجابات أفراد عينة الدراسة

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الرتبة
1	المنتجات الغذائية المؤثرة في الأسواق المحلية مطابقة للمواصفات والمقاييس.	3.08	0.770	متوسط	5
2	تأخذ الرقابة على الأغذية بعين الاعتبار البيانات المدونة على المنتج وتقوم بمراقبة طرق النقل والتخزين والتوزيع للغذاء.	3.98	0.933	مرتفع	2
3	تتم سحب العينات من المصانع والشركات المصنعة للأغذية واحالتها الى جهات الاختصاص	4.36	0.781	مرتفع جداً	1
4	يتم اجراء التحاليل اللازمة للمنتج الغذائي قبل عرضه وتداوله في الاسواق.	3.77	1.145	مرتفع	3
5	وجود مختبرات للمصانع والشركات العاملة في صناعة الغذاء واحالة النتائج لمركز الرقابة	3.36	1.167	متوسط	4
	الإجمالي	3.71	0.575	مرتفعة	

يتضح من الجدول رقم (8) أن المتوسط الحسابي الكلي لبعد التفتيش بلغ (3.71) ، وهو ما يشير إلى أن درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على هذا البعد جاءت مرتفعة

وجاءت العبارة رقم (3) "تتم سحب العينات من المصانع والشركات المصنعة للأغذية وإحالتها إلى جهات الاختصاص" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.36) وبدرجة موافقة مرتفعة جدًا، تلتها العبارة رقم (2) الخاصة بمراقبة البيانات المدونة على المنتج وطرق النقل والتخزين والتوزيع بمتوسط (3.98)، ثم العبارة رقم (4) المتعلقة بإجراء التحاليل اللازمة للمنتجات الغذائية قبل تداولها بمتوسط (3.77) ، وكلتاهما بدرجة موافقة مرتفعة.

في المقابل، جاءت العبارة رقم (5) الخاصة بوجود مختبرات للمصانع وإحالة نتائجها إلى مركز الرقابة على الأغذية بمتوسط (3.36)، والعبارة رقم (1) المتعلقة بمطابقة المنتجات الغذائية للمواصفات والمقاييس بمتوسط (3.08)، وكلتاهما بدرجة موافقة متوسطة.

وبصفة عامة، تشير النتائج إلى ارتفاع مستوى تطبيق إجراءات التفتيش، ولا سيما في مجال سحب العينات ومراقبة تداول الأغذية، في حين أظهرت النتائج أن الجوانب المتعلقة بالمختبرات ومدى مطابقة جميع المنتجات للمواصفات القياسية تحتاج إلى مزيد من التطوير.

المعيار الثاني: الضبط والإنفاذ

تحليل عبارات هذا المحور من حيث درجة الموافقة سنوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة وأهميتها نحو كل فقرة وترتيبها تنازليا حسب متوسطات الموافقة في الجدول التالي:

جدول رقم (9) المتوسط الحسابي استجابات أفراد عينة الدراسة

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الرتبة
1	يتم عرقلة عمل أعضاء الرقابة على الغذاء اثناء تأدية عملهم	3.30	1.085	متوسط	4
2	توجد عقوبات كافية لردع المخالفين من التجار واصحاب الشركات والمصانع.	3.22	1.332	متوسط	5
3	يتم تلقى شكاوى من المستهلكين فيما يتعلق بالمنتجات الغذائية غير الصالحة للاستهلاك البشري.	3.78	1.221	مرتفع	2
4	أسهم مركز الرقابة على الاغذية من خلال الزيارات التفتيشية والضبطية والتوعوية من تطبيق الاشتراطات الصحية في كافة المحال التجارية.	4.29	0.852	مرتفع جداً	1
5	يقوم مركز الرقابة بمحاسبة المخالفين لتعليمات مفتشي مركز الرقابة على الاغذية	3.67	1.111	مرتفع	3
	الإجمالي	3.65	0.503	مرتفعة	

يتضح من الجدول أن المتوسط الحسابي الكلي لبعد الضبط والإنفاذ بلغ (3.65) ، مما يشير إلى أن درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على هذا البعد جاءت مرتفعة.

وجاءت العبارة رقم (4) "أسهم مركز الرقابة على الأغذية من خلال الزيارات التفتيشية والضبطية والتوعوية في تطبيق الاشتراطات الصحية في كافة المحال التجارية" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.29) وبدرجة موافقة مرتفعة جدًا، تلتها العبارة رقم (3) الخاصة بتلقي شكاوى المستهلكين بمتوسط (3.78) ، ثم العبارة رقم (5) المتعلقة بمحاسبة المخالفين بمتوسط (3.67) ، وكلتاهما بدرجة موافقة مرتفعة.

في المقابل، جاءت العبارة رقم (1) الخاصة بعرقلة عمل المفتشين بمتوسط (3.30) ، والعبارة رقم (2) المتعلقة بكفاية العقوبات الرادعة بمتوسط (3.22) ، وكلتاهما بدرجة موافقة متوسطة.

وبوجه عام، تشير النتائج إلى ارتفاع مستوى تطبيق إجراءات الضبط والإنفاذ، ولا سيما فيما يتعلق بالزيارات الرقابية، وتلقي الشكاوى، ومحاسبة المخالفين، في حين ما زالت كفاية العقوبات والصعوبات التي تواجه المفتشين بحاجة إلى مزيد من الاهتمام.

المعيار الثالث: تصحيح الانحرافات

لتحليل عبارات هذا المحور من حيث درجة الموافقة سنوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة وأهميتها نحو كل فقرة وترتيبها تنازليا حسب متوسطات الموافقة في الجدول التالي:

جدول رقم (10) المتوسط الحسابي استجابات أفراد عينة الدراسة

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الرتبة
1	وجود مواصفات ومقاييس ملائمة لمصانع الاغذية وذلك بوضع العلامات الكافية فيما يخص المنتجات الغذائية من حيث التغليف والتعبئة ومراقبة المواد الخام.	3.40	1.120	مرتفعة	3
2	تتم مراقبة المقاييس والمواصفات القياسية وتطبيقها على المصانع والشركات العاملة في صناعة الغذاء.	3.72	1.144	متوسطة	2
3	يسعى مركز الرقابة إلى مراقبة حالات الغش التجاري في المنتوجات الغذائية.	4.23	0.850	مرتفعة جدا	1
4	الامكانيات المتوفرة لدى مركز الرقابة على الغذاء كافية لتغطية نشاطها الرقابي.	3.01	1.132	متوسطة	5
5	طرق واساليب الرقابة على الغذاء بالمركز كافية لممارسة نشاطها الرقابي.	3.23	0.966	متوسطة	4
	الإجمالي	3.52	0.656	مرتفعة	

يتضح من الجدول أن المتوسط الحسابي الكلي لبعد تصحيح الانحرافات بلغ (3.52)، مما يشير إلى أن درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على هذا البعد جاءت مرتفعة.

وجاءت العبارة رقم (3) "يسعى مركز الرقابة إلى مراقبة حالات الغش التجاري في المنتجات الغذائية" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.23) وبدرجة موافقة مرتفعة جدًا، تلتها العبارة رقم (2) الخاصة بمراقبة المواصفات والمقاييس القياسية بمتوسط (3.72)، ثم العبارة رقم (1) المتعلقة بوجود مواصفات ومقاييس ملائمة لمصانع الأغذية بمتوسط (3.40) ، وجميعها بدرجة موافقة مرتفعة.

في المقابل، جاءت العبارة رقم (5) المتعلقة بكفاية طرق وأساليب الرقابة بمتوسط (3.23)، والعبارة رقم (4) الخاصة بكفاية الإمكانات المتوفرة لدى المركز بمتوسط (3.01)، وكلتاهما بدرجة موافقة متوسطة.

وبوجه عام، تشير النتائج إلى اهتمام المركز بمراقبة الغش التجاري وتطبيق المواصفات القياسية، في حين أظهرت النتائج أن أساليب الرقابة والإمكانات المتاحة لا تزال بحاجة إلى مزيد من الدعم والتطوير لتعزيز فعالية الإجراءات التصحيحية وحماية المستهلك.

الوصف الاحصائي لإفراد عينة الدراسة وفقاً لمعايير حماية المستهلك

المعيار الأول: الصلاحية

لتحليل عبارات هذا المحور من حيت درجة الموافقة سنوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة وأهميتها نحو كل فقرة وترتيبها تنازليا حسب متوسطات الموافقة في الجدول التالي:

جدول رقم (11) المتوسط الحسابي استجابات أفراد عينة الدراسة

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الرتبة
1	يصدر مركز الرقابة مطويات ودليل لحماية وتوعية المستهلك من مخاطر المنتجات الغذائية الغير صالحة للاستهلاك.	3.85	1.173	مرتفع	3
2	يقوم المركز بمصادرة المنتوجات الغذائية الغير صالحة للاستهلاك ويقوم بإتلافها.	4.60	0.559	مرتفع جدا	1
3	أسهم مركز الرقابة على الاغذية الجفارة بشكل عام في حماية المستهلك من مخاطر الأغذية الفاسدة.	4.23	0.864	مرتفع جدا	2
	الإجمالي	4.23	0.472	مرتفع جداً	

يتضح من الجدول أن المتوسط الحسابي الكلي لبعد الصلاحية بلغ (4.23) ، مما يشير إلى أن درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على هذا البعد جاءت مرتفعة جدًا.

وجاءت العبارة رقم (2) "يقوم المركز بمصادرة المنتجات الغذائية غير الصالحة للاستهلاك ويقوم بإتلافها" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.60) وبدرجة موافقة مرتفعة جدًا، تلتها العبارة رقم (3) الخاصة بدور المركز في حماية المستهلك من مخاطر الأغذية الفاسدة بمتوسط (4.23)

وبدرجة موافقة مرتفعة جدًا، ثم العبارة رقم (1) المتعلقة بإصدار المطويات والأدلة التوعوية بمتوسط (3.85) وبدرجة موافقة مرتفعة.

وبوجه عام، تشير النتائج إلى أن مركز الرقابة على الأغذية والأدوية – فرع الجفارة يؤدي دورًا فاعلًا في حماية المستهلك من خلال مصادرة وإتلاف الأغذية غير الصالحة للاستهلاك، والحد من مخاطر الأغذية الفاسدة، إلى جانب تعزيز الوعي الغذائي، مما يعكس ارتفاع مستوى تطبيق الإجراءات المتعلقة بضمان صلاحية الأغذية.

الغش التجاري

لتحليل عبارات هذا المحور من حيت درجة الموافقة سنوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة وأهميتها نحو كل فقرة وترتيبها تنازليا حسب متوسطات الموافقة في الجدول التالي:

جدول رقم (12) المتوسط الحسابي استجابات أفراد عينة الدراسة

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الرتبة
1	يقوم مركز الرقابة بمخالفة التجار وأصحاب المحلات التي لا تحترم حقوق المستهلك.	3.63	1.074	مرتفعة	2
2	توجد برامج تثقيفية وتوعوية وتحديد وتقنين استخدام المضافات والألوان المحظورة في صناعة الغذاء حسب الضوابط الوطنية وما يستجد عالميا بهذا الخصوص.	3.30	1.169	متوسطة	4
3	يقوم مركز الرقابة على الاغذية الجفارة بإقامة الملتقيات الدورات وورش العمل التي تخص حماية المستهلك.	3.37	1.018	متوسطة	3
4	ما تزال الجهود الرقابية على الأغذية تحتاج إلى كوادر وأجهزة ومعدات لحماية المستهلك.	3.86	0.883	مرتفعة	1
	الإجمالي	3.54	0.659	مرتفع	

يتضح من الجدول أن المتوسط الحسابي الكلي لبعد توفير الشروط الصحية بلغ (3.54) ، مما يشير إلى أن درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على هذا البعد جاءت مرتفعة.
وجاءت العبارة رقم (4) "ما تزال الجهود الرقابية على الأغذية تحتاج إلى كوادر وأجهزة ومعدات لحماية المستهلك" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.86) وبدرجة موافقة مرتفعة، تلتها العبارة رقم (1) الخاصة بمخالفة التجار وأصحاب المحلات غير الملتزمين بحقوق المستهلك بمتوسط (3.63) وبدرجة موافقة مرتفعة.
أما العبارة رقم (3) المتعلقة بإقامة الملتقيات والدورات وورش العمل الخاصة بحماية المستهلك فجاءت في المرتبة الثالثة بمتوسط (3.37) ، تلتها العبارة رقم (2) الخاصة بالبرامج التثقيفية والتوعوية بشأن المضافات والألوان المحظورة بمتوسط (3.30) ، وكلتاهما بدرجة موافقة متوسطة.
وبوجه عام، تشير النتائج إلى وجود اهتمام جيد بتوفير الشروط الصحية وحماية المستهلك، مع الحاجة إلى تعزيز الكوادر والإمكانات الفنية، وتطوير البرامج التوعوية والتدريبية بما يسهم في رفع كفاءة منظومة الرقابة على الأغذية.

توفير الشروط الصحية

لتحليل عبارات هذا المحور من حيت درجة الموافقة سنوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة وأهميتها نحو كل فقرة وللفقرات وترتيبها تنازليا حسب متوسطات الموافقة في الجدول التالي:

جدول رقم (13) المتوسط الحسابي استجابات أفراد عينة الدراسة

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الرتبة
1	مركز الرقابة على الاغذية يقوم بتحديد المشاكل التي يتعرض لها التصنيع الغذائي وايجاد الحلول لها .	3.10	1.218	متوسطة	4
2	يقوم المركز بحماية المستهلك من خلال استحداث قوانين وتشريعات من شانها ان تكفل حق المستهلك في الحصول على غذاء صحي وامن.	3.65	1.186	مرتفع	2
3	ارشاد المستهلك الى الجهات التي يتوجب عليه تقديم شكوى ضد اصحاب المحلات والتجار والمصانع المنتجة للغذاء.	3.99	0.927	مرتفع	1
4	يقوم مركز على الاغذية الجفارة بمواكبة اخر الابحاث والمستجدات العلمية في صناعة الاغذية.	3.21	1.209	متوسطة	3
	الإجمالي	3.49	0.659	مرتفع	

يتضح من الجدول أن المتوسط الحسابي الكلي لبعد جودة السلع بلغ (3.49) ، مما يشير إلى أن درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على هذا البعد جاءت مرتفعة.
وجاءت العبارة رقم (3) "إرشاد المستهلك إلى الجهات التي يتوجب عليه تقديم شكوى ضد أصحاب المحلات والتجار والمصانع المنتجة للغذاء" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.99) وبدرجة موافقة مرتفعة، تلتها العبارة رقم (2) الخاصة بحماية المستهلك من خلال التشريعات والقوانين بمتوسط (3.65) وبدرجة موافقة مرتفعة.
أما العبارة رقم (4) المتعلقة بمواكبة المستجدات العلمية في صناعة الأغذية فجاءت في المرتبة الثالثة بمتوسط (3.21) ، تلتها العبارة رقم (1) الخاصة بتحديد مشكلات التصنيع الغذائي وإيجاد الحلول لها بمتوسط (3.10) ، وكلتاهما بدرجة موافقة متوسطة.
وبوجه عام، تشير النتائج إلى أن المركز يؤدي دورًا إيجابيًا في توعية المستهلك وحمايته من خلال تطبيق التشريعات ذات العلاقة، في حين أن الجوانب المتعلقة بمواكبة المستجدات العلمية ومعالجة مشكلات التصنيع الغذائي ما زالت بحاجة إلى مزيد من التطوير.

جودة السلع

لتحليل عبارات هذا المحور من حيث درجة الموافقة سنوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة وأهميتها نحو كل فقرة وترتيبها تنازليا حسب متوسطات الموافقة في الجدول التالي:

جدول رقم (14) المتوسط الحسابي استجابات أفراد عينة الدراسة

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الرتبة
1	يقوم مركز الرقابة على الاغذية الجفارة بمتابعة الاغذية المحورة وراثيا وتأثيرها على صحة المستهلك.	3.28	1.144	متوسط	3
2	يقوم مركز الرقابة على الاغذية الجفارة بالاهتمام بجودة مياه الشرب وتحسين امدادات المياه الداخلة في التصنيع الغذائي من حيث الجودة الصحية .	3.84	1.016	مرتفع	1
3	يقوم المركز بمراقبة التلوث الغذائي وبقايا المبيدات والسموم الفطرية وتأثيرها على صحة المستهلك.	3.80	1.146	مرتفع	2
4	يقوم مركز الرقابة بمطابقة المنتوجات الغذائية للمعايير والمقاييس الدولية في حماية المستهلك.	3.80	1.015	مرتفع	2
	الإجمالي	3.68	0.819	مرتفع	

يتضح من الجدول أن المتوسط الحسابي الكلي لهذا البعد بلغ **(3.68)**، مما يشير إلى أن درجة موافقة أفراد عينة الدراسة جاءت **مرتفعة**.

وجاءت العبارة رقم" (2) **يقوم مركز الرقابة على الأغذية – فرع الجفارة – بالاهتمام بجودة مياه الشرب وتحسين إمدادات المياه الداخلة في التصنيع الغذائي** "في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي **(3.84)**وبدرجة موافقة **مرتفعة** .كما جاءت العبارتان رقم (3) و(4)، والمتعلقتان بمراقبة التلوث الغذائي وبقايا المبيدات والسموم الفطرية، ومطابقة المنتجات الغذائية للمعايير والمقاييس الدولية، في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي **(3.80)**وبدرجة موافقة **مرتفعة**.

أما العبارة رقم (1) التي تنص على **"يقوم مركز الرقابة على الأغذية – فرع الجفارة – بمتابعة الأغذية المحورة وراثيًا وتأثيرها على صحة المستهلك "**فقد جاءت في المرتبة الثالثة والأخيرة بمتوسط حسابي **(3.28)**وبدرجة موافقة **متوسطة**.

وبوجه عام، تشير النتائج إلى اهتمام المركز بجودة مياه الشرب، ومراقبة الملوثات الغذائية، والتأكد من مطابقة المنتجات للمعايير المعتمدة، في حين أن متابعة الأغذية المحورة وراثيًا ما زالت بحاجة إلى مزيد من الاهتمام والتطوير.

اختبارات فرضيات الدراسة

اختبار الفرضية الرئيسة

تنص الفرضية الرئيسة للدراسة على وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لتطبيق أنظمة الرقابة على الأغذية في حماية المستهلك، وتمت صياغتها على النحو الآتي:

- **الفرضية الصفرية :(H0)** لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق أنظمة الرقابة على الأغذية في حماية المستهلك.
- **الفرضية البديلة :(H1)** يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق أنظمة الرقابة على الأغذية في حماية المستهلك.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، استخدم الباحث **تحليل الانحدار الخطي البسيط(Simple Linear Regression)** ، إلى جانب **معامل ارتباط بيرسون(Pearson Correlation Coefficient)** ، و**تحليل التباين(ANOVA)** ، و**معامل التحديد(R^2)** ، باعتبار أن المتغير المستقل هو **أنظمة الرقابة على الأغذية**، والمتغير التابع هو **حماية المستهلك**.

أظهرت النتائج الواردة في الجدول (15) أن قيمة معامل الارتباط بلغت **(R = 0.670)**، مما يدل على وجود علاقة ارتباط طردية موجبة بين أنظمة الرقابة على الأغذية وحماية المستهلك. كما بلغ معامل التحديد **(R^2 = 0.449)**، وهو ما يعني أن

44.9%من التغير في حماية المستهلك يُفسر بالتغير في تطبيق أنظمة الرقابة على الأغذية، بينما تعزى النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى لم تتناولها الدراسة.
كما أظهرت نتائج تحليل التباين الواردة في الجدول (16) أن قيمة **F**المحسوبة بلغت **(68.438)**، وهي أكبر من القيمة الجدولية **(3.89)**، كما بلغ مستوى الدلالة **(Sig = 0.000)**، وهو أقل من مستوى المعنوية المعتمد **(0.05)**، مما يدل على معنوية نموذج الانحدار.
وأوضحت نتائج الجدول (17) أن معادلة الانحدار الخطي جاءت على النحو الآتي:

Y = 0.829 + 0.792X

حيث تمثل **Y**حماية المستهلك، بينما تمثل **X**أنظمة الرقابة على الأغذية.
وبناءً على النتائج السابقة، تُرفض الفرضية الصفرية وتُقبل الفرضية البديلة، التي تنص على وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لتطبيق أنظمة الرقابة على الأغذية في حماية المستهلك. كما تشير قيمة معامل الارتباط الموجب إلى أنه كلما ارتفع مستوى تطبيق أنظمة الرقابة على الأغذية، ارتفع مستوى حماية المستهلك.

اختبار الفرضية الفرعية الأولى

تنص الفرضية الفرعية الأولى على وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لبعد **التفتيش** في حماية المستهلك، وتم اختبارها باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط.
أظهرت نتائج الجدول (18) أن قيمة معامل الارتباط بلغت **(R = 0.441)**، وهي علاقة طردية موجبة، كما بلغ معامل التحديد **(R^2 = 0.195)**، مما يعني أن **19.5%**من التغير في حماية المستهلك يُعزى إلى بعد التفتيش.
كما أوضحت نتائج تحليل التباين في الجدول (19) أن قيمة **F**المحسوبة بلغت **(20.312)**، وهي أكبر من القيمة الجدولية **(3.89)**، بينما بلغ مستوى الدلالة **(Sig = 0.000)**، وهو أقل من **(0.05)**، مما يدل على معنوية النموذج.
وأظهرت نتائج الجدول (20) أن معادلة الانحدار هي:

Y = 2.222 + 0.399X

وبناءً على ذلك، تُرفض الفرضية الصفرية وتُقبل الفرضية البديلة، مما يؤكد وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لبعد التفتيش في حماية المستهلك، كما تشير النتائج إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرين.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية

تنص الفرضية الفرعية الثانية على وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لبعد **الضبط والإنفاذ** في حماية المستهلك.
أظهرت نتائج الجدول (21) أن معامل الارتباط بلغ **(R = 0.456)**، وهي علاقة ارتباط طردية موجبة، كما بلغ معامل التحديد **(R^2 = 0.208)**، مما يشير إلى أن **20.8%**من التغير في حماية المستهلك يُفسر ببعد الضبط والإنفاذ.
كما بينت نتائج تحليل التباين في الجدول (22) أن قيمة **F**المحسوبة بلغت **(22.075)**، وهي أكبر من القيمة الجدولية **(3.89)**، بينما بلغ مستوى الدلالة **(Sig = 0.000)**، وهو أقل من **(0.05)**، مما يؤكد معنوية النموذج.
وأوضحت نتائج الجدول (23) أن معادلة الانحدار هي:

Y = 1.978 + 0.472X

وعليه، تُرفض الفرضية الصفرية وتُقبل الفرضية البديلة، مما يدل على وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لبعد الضبط والإنفاذ في حماية المستهلك، وأن العلاقة بين المتغيرين علاقة طردية موجبة.

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

تنص الفرضية الفرعية الثالثة على وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لبعد **تصحيح الانحرافات** في حماية المستهلك.
أظهرت نتائج الجدول (24) أن معامل الارتباط بلغ **(R = 0.611)**، وهي علاقة ارتباط طردية موجبة، كما بلغ معامل التحديد **(R^2 = 0.374)**، مما يعني أن **37.4%**من التغير في حماية المستهلك يُفسر ببعد تصحيح الانحرافات.
كما أوضحت نتائج تحليل التباين في الجدول (25) أن قيمة **F**المحسوبة بلغت **(50.118)**، وهي أكبر من القيمة الجدولية **(3.89)**، في حين بلغ مستوى الدلالة **(Sig = 0.000)**، وهو أقل من مستوى المعنوية **(0.05)**، مما يدل على معنوية نموذج الانحدار.
وأظهرت نتائج الجدول (26) أن معادلة الانحدار جاءت على النحو الآتي:

Y = 1.997 + 0.484X

وبناءً على النتائج السابقة، تُرفض الفرضية الصفرية وتُقبل الفرضية البديلة، مما يؤكد وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لبعد تصحيح الانحرافات في حماية المستهلك، كما تشير النتائج إلى أن زيادة الاهتمام بالإجراءات التصحيحية تسهم في تعزيز مستوى حماية المستهلك.

النتائج

1. أظهرت النتائج أن غالبية أفراد عينة الدراسة يشغلون وظيفة **مفتش صحي** ويحمل معظمهم **درجة البكالوريوس**، مما يعكس اعتماد مركز الرقابة على كوادر مؤهلة في مجال الرقابة على الأغذية.
2. بينت النتائج أن مركز الرقابة يلتزم بسحب العينات من المنتجات الغذائية وإحالتها إلى المختبرات للتأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية.

3. كشفت الدراسة عن وجود قصور في بعض مختبرات مصانع وشركات الأغذية من حيث الكوادر البشرية والأجهزة والمعدات، الأمر الذي قد يؤثر في جودة الرقابة على المنتجات الغذائية.
4. أوضحت النتائج أن الإمكانات والوسائل المتوفرة بمركز الرقابة لا تزال غير كافية لتغطية جميع الأنشطة الرقابية بكفاءة.
5. بينت الدراسة أن التشريعات الليبية توفر ضمانات قانونية لحماية المستهلك، وأن الجمع بين الإجراءات الوقائية والردعية يسهم في تعزيز سلامة الأغذية والحد من الغش الغذائي.

التوصيات

1. تطوير التشريعات واللوائح المنظمة لسلامة الغذاء وتعزيز إجراءات حماية المستهلك.
2. تكثيف الرقابة على المنتجات الغذائية والمنشآت غير الملتزمة بالمواصفات القياسية، مع إلزامها بتوفير مختبرات معتمدة.
3. دعم مركز الرقابة بالكوادر المؤهلة والأجهزة والمختبرات اللازمة لرفع كفاءة العمل الرقابي.
4. تعزيز تطبيق المواصفات القياسية ونشر التوعية بمخاطر المضافات والألوان الغذائية غير المسموح بها.
5. الاهتمام ببرامج السلامة المهنية ومكافحة الآفات في المنشآت الغذائية.
6. تشديد إجراءات منح تراخيص المنشآت الغذائية وضمان استيفائها للاشتراطات الصحية.
7. توفير برامج تدريب مستمرة لمفتشي الرقابة في مجالات التفتيش، وضبط الجودة، وجمع العينات، وإعداد التقارير.

قائمة المراجع

1. صالح العامري، مظاهر القالبي ، الإدارة الأعمال، ط1 (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2007) ص224.
2. صلاح الستواني ، التنظيم الاداري في قطاع الأعمال، ط1 (مصر: دار المعارف، 1966).
3. فتيحة باية، الضمانات القانونية لحماية أمن المنتوجات الغذائية في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2015.
4. انتصار البادن 1*، عبدالمعين خليفة 2. (2025). الخداع التسويقي ومدى تاتيره علي قرار اعادة شراء المنتجات (دراسة تطبيقية عن زبائن الاسواق التجارية في منطقة سوق الخميس امسيحل). *مجلة العلوم الشاملة*, *10*(37), 657-675.
5. نادية مشري، عمار دومير، آليات الرقابة وانعكاساتها على حماية المستهلك: دراسة ميدانية بمديرية التجارة لولاية تبسة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي – تبسة، الجزائر، 2018.
6. اسماعيل اسميو*، عبدالحفيظ فركاش 2، وداد الفرجاني 3. (2025). أثر نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي والإداري في شركات التأمين (دراسة ميدانية على شركات التأمين العاملة في مدينة بنغازي). *مجلة العلوم الشاملة*, *10*(37), 129-101.
7. الرشيد أحمد سالم خير الله، جودة وسلامة تصنيع الأغذية، مركز البحوث والاستشارات الصناعية، السودان، 2014.
8. محمد كامل يعقوب، سياسة حماية المستهلك في ظل شفافية الممارسات التجارية: دراسة حالة المديرية الولائية للتجارة بولاية الوادي لسنة 2019/ 2020، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي، الجزائر، 2020.
9. علي المبروك حسن سمهود, & عبد العاطي الهادي محمد عيسى. (2025). سلوك المستهلك الليبي في ظل الأزمات الاقتصادية. *مجلة العلوم الشاملة*, *9*(36), 292-307.
10. أسامة خيري، الرقابة وحماية المستهلك ومكافحة الغش التجاري، (عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2015).
11. بو بكر امحمد احتيوش، دور المشرع الليبي في حماية الصحة العامة للطفل في جانب الغذاء والتغذية، المجلة الليبية للغذاء والتغذية، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول للغذاء والتغذية، ديسمبر 2020.
12. نسيبه المبروك بن كورة. (2025). وسائل حماية المستهلك الإلكتروني في مرحلة ما قبل التعاقد [مرحلة المفاوضات]. *مجلة العلوم الشاملة*, *9*(36), 1027-1044.
13. مصطفى أحمد بن حكومة, عالية سالم الشيخ & ,طارق الهادي النائلي. (2026). تعزيز الاقتصاد الأزرق في ليبيا مراجعة منهجية للأدبيات وبناء رؤية استراتيجية للتنمية المستدامة .*مجلة العلوم الشاملة*-979 ,(41)*11* , 994.

14. بدر الدين عزيزي، دور الأعوان المكلفون برقابة الجودة وقمع الغش في حماية المستهلك في ظل القانون 09/ 03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.
15. عبد الحكيم جولق. (2025). استراتيجيات التسويق الرقمي وتأثيرها على سلوك المستهلك. *مجلة العلوم الشاملة*, *9*(35), 273-286.
16. نجاح عبد العزيز فطيس, & امال علي البرناط. (2026). دور أنظمة التفتيش الرقابي علي الاغدية في حماية المستهلك دراسة ميدانية لإراء مفتشي مركز الرقابة على الأغذية والادوية-فرع الجفارة. *مجلة العلوم الشاملة*, *11*(41), 1-16.
17. ياسر احمد كمال الصيرفي، حماية المستهلك وضرورة الاعلان عن السلع والخدمات، مجلة القانون والاقتصاد، العدد (75) جامعة القاهرة، كلية الحقوق، القاهرة، 2005.
18. هجيرة بن بعلاش، حماية المستهلك من مخاطر التسممات الغذائية في التشريع الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، 2014.
19. سمية محمد حسن الخز علي, & إبراهيم عبد الحميد حمد محمد. (2026). الرقابة الإدارية ودورها في تعزيز أداء العاملين في المصارف التجارية (دراسة ميدانية لا راء عينة من العاملين في فروع مصرف الجمهورية- بمدينة بنغازي). *Al-Farooq Journal of Sciences*, *2*(3), 125-150.